

وفي كل اجتماع، تُعدّ قضية النقل والترازيت من أهم المواضيع التي نوليها اهتماماً بالغاً.

### تطوير الممرات يتصدّر أولويات وزارة الطرق

من جهتها، شكرت وزيرة الطرق والتنمية الحضرية جميع العاملين في قطاع النقل بمختلف أنواعه البري والسككي والجوي والبحري، وقالت: إن جميع النقابات والتنظيمات، من سائقي الشاحنات والشاحنات الصغيرة والحافلات والسيارات داخل وخارج المدن، وصولاً إلى ناقلات النفط، تدفع قدماً بعملية الترازيت في البلاد.

وأكدت فرزانة صادق إن كل جهودنا ومساعدتنا تتركز على أن نكون قائمين على البرامج، وأضافت: لقد أصدر رئيس الجمهورية مؤخراً الوثيقة الوطنية للعبور، وسيتم بالتأكيد تحقيق الوحدة في الإدارة من خلال هذه الوثيقة وبالجهود المبذولة في الحكومة، وإن القطاع الخاص سيكون رفيقنا، علينا أن نكون منظمين وميسرين.

وأعلنت الوزيرة صادق إن هدفنا هو أن تعود إيران، بناءً على رؤية رئيس الجمهورية، إلى مركز الترازيت، وأن نتمكن من القول إننا مركز لوجستي ومركز ترازيت. وفي هذا المجال، تنصبر الممرات أولوياتنا. كما يؤكد الرئيس بزشكيان على تطوير الممرات. وفي هذا السياق، وفي مجال دبلوماسية النقل، يبذل زملاؤنا الأعضاء في وزارة الخارجية جهوداً كبيرة، وهذا بدوره يُعد تنفيذاً عملياً ومصالحة في مجال النقل مع الدول المجاورة، وهو أمر موجود في جميع برامج عملنا.

وأعلنت وزيرة الطرق إن أحد أمثلة هذا التيسير هو إضافة ألف أوالفي مقعد طائرة إلى صناعة الطيران خلال الأسبوع الماضي، وتابعت: إن العقود المبرمة مع القطاع الخاص في مجال سكك الحديد تبعث على الأمل. كما سُكِّشِف عقود في مجال الطرق والطرق السريعة، بالإضافة إلى حزم استثمارية في قطاع النقل، خلال الشهرين المقبلين.

وأعرب رئيس الجمهورية عن تقديره لجميع العاملين في قطاع النقل، خاصة خلال الحرب المفروضة التي استمرت ١٢ يوماً، قائلاً: صحيح أننا قد نختلف في الرأي؛ لكن عندما يعتزم عدو مجرم غزو أرضنا وبلدنا، يتم وضع كل الخلافات جانباً، ويأتي الجميع إلى الميدان ويقفون بكل قوتهم، مما يحبط العدو.

### رؤية وزارة الخارجية للدبلوماسية الاقتصادية

من جانبه، أشار وزير الخارجية عباس عراقجي، في الحفل، إلى أنه نظراً للموقع الجيوسياسي الخاص الذي نتمتع به، فإن النقل يعني إمكانية تحويل الجغرافيا إلى فرصة، وقال: بدون طرق وسكك حديد وموانئ ولوجستيات، حتى أفضل سياسة خارجية لا يمكنها تحقيق إمكاناتها الحقيقية.

وصرح عراقجي بأن رؤيتنا للسياسة الخارجية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الخارجية هي رؤية موضوعية وواقعية وعملية. وأوضح: أن جميع جهودنا في مكتب مساعد الشؤون الاقتصادية تهدف إلى المشاركة في مشاريع اقتصادية محددة تحتلها البلاد بموضوعية تامة، والمساعدة في تحقيقها. وتابع قائلاً: لقد حددنا في وزارة الخارجية مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بحيث تخدم السياسة الخارجية الإنتاج والصادرات والنقل والترازيت، وتؤدي في مجملها إلى تحسين رفاهية البلاد. وعليه، فإن النقل في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ليس بأي حال من الأحوال قضية هامشية، بل يُعتبر أحد الأدوات الرئيسية للدبلوماسية الاقتصادية.

وأشار عراقجي إلى أنه لا يمكن إبرام أي اتفاقية تجارية أو تعاون إقليمي أو سوق مستدامة دون وجود طرق نقل موثوقة وقابلة للتنبؤ، وقال: في سياستنا للعلاقات الخارجية، خاصة في دول الجوار، لا توجد دولة ندخل معها في مفاوضات أو تفاعلات لا تشكل قضية النقل أحد المحاور الرئيسية للمفاوضات.

### عراقجي: رؤية وزارة الخارجية للدبلوماسية الاقتصادية موضوعية وواقعية وعملية

### صادق: هدفنا هو أن تعود إيران إلى مركز الترازيت. وأن نتمكن من القول إننا مركز لوجستي ومركز ترازيت

## رئيس الجمهورية، في حفل إحياء أسبوع النقل: مصممون على تطوير شبكة النقل؛ والاستفادة من التجارب الدولية ضرورية



وتكاملة؛ فنحن نعمل على دمج الإدارة الشاملة لقطاع النقل. وفي العالم، تُدار علينا أن ندرس شبكة النقل دراسة وافية وأن نتخذ قرارات تطويرها بناءً على ذلك؛ فإذا ركزنا على جانب واحد فقط وتجاهلنا الجوانب الأخرى، فسنواجه حتماً مشاكل بعد بضع سنوات. وتابع: إن قوانين مجلس الشورى الإسلامي جيدة وقد فتحت لنا آفاقاً لإدارة موحدة

تدريجياً في تمهيد الطريق أمام أنشطة القطاع الخاص في قطاع النقل، مضيفاً: علينا أن ندرس شبكة النقل دراسة وافية وأن نتخذ قرارات تطويرها بناءً على ذلك؛ فإذا ركزنا على جانب واحد فقط وتجاهلنا الجوانب الأخرى، فسنواجه حتماً مشاكل بعد بضع سنوات. وتابع: إن قوانين مجلس الشورى الإسلامي جيدة وقد فتحت لنا آفاقاً لإدارة موحدة

والوصول شريان الحياة للبلاد، قائلاً: يجب أن نفوض مسؤولية إدارة قطاع النقل إلى الناشطين في هذا المجال حتى يتسنى إدارته وفق أطر محددة ذاتية التنظيم والمراقبة الذاتية، ويتمكن الناشطون في هذا القطاع من تطوير أطرهم التشغيلية الخاصة والإدارة بناءً على تلك الأطر.

وقال رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في إشارة إلى الخسائر الفادحة في مجال النقل، سواء البري أو الجوي: نحن مصممون على إصلاح شبكة النقل الرئيسية في البلاد من خلال تطبيق أحدث المعايير الدولية وتطوير البنية التحتية.

وأكد مسعود بزشكيان، أمس السبت في حفل إحياء أسبوع النقل، أن الطرق

عارف، خلال اجتماع مجلس معاونين بمؤسسة سوق الأوراق المالية الوطنية:

## سوق رأس المال مرآة شفافة تعكس ثقة الجمهور بالاقتصاد الوطني



الحظ، توجد قدرات مناسبة في هذا المجال، لاسيما فيما يتعلق بالدول والمنظمات المجاورة التي تلعب فيها إيران دوراً نشطاً، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي، التي كنا عضواً مؤسساً فيها؛ بالإضافة إلى تكتلات مثل منظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة بريكس، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

وأوضح: إن التفاعل الجاد مع هذه المؤسسات يتيح إمكانية تبادل المعلومات، ونقل الخبرات، وتصميم آليات فعالة لاستقطاب رؤس الأموال الأجنبية، وهو أمر لا يمكن إنكاره بالنسبة لاقتصاد البلاد.

وأردف عارف قائلاً: نؤمن بأن سوق رأس المال قادر على أن يصبح، بل ويجب أن يصبح، أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الإيراني، ويتطلب تحقيق هذا الهدف بناء ثقة مستدامة، وتنظيماً ذكياً، واستقراراً سياسياً، وتعاوناً وثيقاً بين الحكومة وسوق الأوراق المالية. وفي جانب من تصريحاته خلال هذا الاجتماع، نوه عارف بدور الشعب في تمرير سياسات البلاد، قائلاً: إن الشعب الإيراني لطالما عبر عن جاهزيته للدفاع عن الوطن حينما دعت الحاجة، مستنداً بفترة الحرب الصهيونية التي استمرت لأثني عشر يوماً ضد إيران، وأكد بأنه على الرغم من تضحيات القوات المسلحة؛ لكن الشعب الإيراني استطاع أن يغير مسار الحرب تماماً بحضوره وحماسه وذاعته.

أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية بأن دعم سوق رأس المال يمثل إحدى أولويات الحكومة الاربعة عشرة؛ مبيّناً أن هذه سوق هي مرآة شفافة لثقة الجمهور بالاقتصاد الوطني؛ ومؤكداً بأنه لن تبقى أي سوق مستقرة بدون ثقة الجمهور.

وشدد محمد رضا عارف، السبت، خلال اجتماع مجلس معاونين بمؤسسة سوق الأوراق المالية الوطنية، شدد على أن سوق الأوراق المالية منظمة رئيسية ومؤثرة في تنمية البلاد وتقدمها؛ واصفاً ثقة الجمهور بهذه السوق بأنها «رصيد استراتيجي لا غنى عنه في سوق رأس المال، علينا إنشاء آلية فعالة لكسب هذه الثقة».

وأشار النائب الأول لرئيس الجمهورية إلى أن التحول نحو سوق رأس مال ذكية وتحقيق التحول الرقمي لم يعد خياراً، بل ضرورة واجباً؛ مضيفاً: إذا تم التعامل مع هذا الواجب على النحو الأمثل، يمكن استخدام هكذا تحول من أجل تحسين وظائف نظام سوق رأس المال وتعزيزه، وإلّا فإن إهماله أو تنفيذ بشكل خاطئ قد يؤدي إلى أضرار وفساد كبيرين. ومضى إلى القول: يعدّ التفاعل الإقليمي وتعزيز المكانة الدولية لسوق رأس المال، استراتيجية أساسية؛ مردفاً: إن استراتيجية اليوم تتمثل في توسيع نطاق التفاعلات بجميع المجالات مع مختلف الدول والمؤسسات المالية والآليات الإقليمية. وأضاف: لحسن

## مناقشة قضايا الحدود المشتركة بين محافظة إيلام والمحافظات العراقية المجاورة



ونفطياً مهماً في إيلام، إذ تمتلك ١٢٣ ألف هكتار من الأراضي الخصبة، وتحتل المرتبة الثانية على مستوى إيران في إنتاج بذور اللفت الزيتية.

رئيسياً للتبادل التجاري والثقافي، خاصة مع قربه من العمارة مركز محافظة ميسان. كما أن مدينة دهلران الإيرانية، التي يقع فيها المعبر، تُعدّ مركزاً زراعياً

الركاب عبر هذه الحدود على نطاق محدود ثم سيزداد تدريجياً. وأضاف: تم الاتفاق أيضاً على تفعيل هذا المعبر الحدودي كمعبر تجاري في المستقبل وسيوفر الأساس للتبادلات الاقتصادية بين البلدين. وتابع: مع افتتاح معبر تشيلات، سيتم إضافة معبر جديد إلى مجمع الحدود العراقية وهذا من شأنه أن يعزز التعاون والتنسيق مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وتمتلك إيلام أطول حدود مشتركة مع العراق (٤٣٠ كم)، منها ٢٢٠ كم في منطقة دهلران وحدها، ما يعزز الأهمية الاستراتيجية لمعبر تشيلات كبوابة تجارية رئيسية بين البلدين. ويتمتع معبر تشيلات بموقع جغرافي استراتيجي، إذ يقع قرب مدينة علي الغربي في محافظة ميسان العراقية، ويمكن أن يصبح مركزاً

التي تبقى سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى العراق رئيس منظمة المنافذ العراقية ومحافظ إيلام.

في هذا الاجتماع، الذي عُقد الجمعة في سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بغداد، ناقشت القضايا المتعلقة بالحدود المشتركة لمحافظة إيلام مع المحافظات المجاورة في العراق.

وأعلن رئيس منظمة المنافذ الحدودية العراقية عن اتفاق هام لفتح معبر تشيلات الحدودي خلال اجتماع مع السفير الإيراني وكبار المسؤولين في محافظة إيلام.

وقال عمر الوائلي في هذا الاجتماع: تقرر فتح معبر تشيلات الحدودي كنقطة عبور جديدة بين إيران والعراق. وصرح قائلاً: في المرحلة الأولى، سيبدأ تبادل

## طهران وباكو تنسقان لتسريع وزيادة حركة المرور الحدودي في آستارا



وخيمة؛ إذ تعرض الشحنات المصدرة، خاصة تلك التي تحتوي على منتجات قابلة للتلف أو فقدان جودتها جراء التوقف الطويل عند الحدود، ما يسبب خسائر مالية فادحة للتجار والمصدرين الإيرانيين. ولا يقتصر الأمر السلبى على الجانب الاقتصادي؛ فبحسب، بل يؤدي أيضاً إلى استياء السائقين والسكان المحليين في المنطقة.

وشروط استقبال الشاحنات من قبل جمارك أذربيجان، تُعدّ السبب الرئيسي في تشكل طوابير طويلة وتوقفات تدوم لأيام. ففي حين أن الجمارك الإيرانية في آستارا تعمل بشكل مستمر على مدار ٢٤ ساعة، فإن الجانب الأذري يقلص أحياناً ساعات العمل أو يوقف دخول الشاحنات فجأة دون سابق إنذار. لذا، يترتب على هذا الخلل والتأخير عواقب

تسريع إجراءات عبور الشاحنات وتيسيرها، وتم التوصل خلال هذه اللقاءات إلى اتفاقات تهدف إلى رفع حجم الحركة الحدودية وتقليل وقت توقف البضائع المصدرة. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الشاحنات التي تمر عبر هذا المعبر الاستراتيجي يشهد ارتفاعاً كبيراً، وذلك تزامناً مع ذروة صادرات المنتجات الزراعية، ولا سيما بدء تصدير فاكهة الكيوي. ولأن مدينة آستارا الساحلية تتمتع بموقع اتصالي استراتيجي، فإنها تستقبل شاحنات من مختلف أنحاء إيران تحمل بضائع متجهة إلى جمهورية أذربيجان وروسيا، أو قادمة منها. وفي هذا السياق، تفيد التصريحات المحلية والجمركية الإيرانية بأن الإجراءات الجمركية البطيئة

أكد سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى جمهورية أذربيجان على ضرورة تعزيز التنسيق لزيادة مرور الشاحنات، خاصة تلك المحملة بالبضائع القابلة للتلف.

والترازيت عند هذه الحدود، قام بها سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى أذربيجان «مجتبى دميرجيلو».

وخلال هذه الزيارة وفي لقاءات منفصلة مع مسؤولي البلدين، شدد سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية على ضرورة تعزيز التنسيق لزيادة مرور الشاحنات، خاصة تلك المحملة بالبضائع القابلة للتلف.

وتداول مع المسؤولين المعنيين حول